الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة –

المحاضرة الخامسة لمادة القانون الجمركي موجّهة لطلبة الماستر مالية و تجارة دوليّة

عنوان المحاضرة : معاينة الجرائم الجمركية و متابعتها في الجزائر

1. مقدمة :

تعتبر الجرائم الجمركية من التحديات المركزية التي تواجه الأنظمة الاقتصادية الحديثة، لا سيما في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية وتعقيدات حركة البضائع عبر الحدود. في الجزائر، ينظم قانون الجمارك الصادر بالتحديثات حتى عام 2022 آليات دقيقة لمعاينة هذه الجرائم ومتابعة مرتكبيها، مستندًا إلى تصنيف هرمي للمخالفات يتراوح بين الدرجات الأولى والثالثة، مع إمكانية تطبيق عقوبات تصل إلى مستوى الجنح تبرز خصوصية النظام الجزائري في الجمع بين الإجراءات الإدارية والقضائية، حيث تُمنح إدارة الجمارك صلاحيات واسعة في التحريات الأولية، بينما تحتفظ الجهات القضائية بالصلاحية النهائية في الفصل في القضايا تهدف هذه المحاضرة إلى تفكيك البنية القانونية والمعيارية لهذه الآليات، مع التركيز على التفاعل بين الجوانب الإجرائية والموضوعية في الممارسة العملية.

2. تعريف الجرائم الجمركية وأهميتها:

- **تعريف الجريمة الجمركية** :يقصد بالجرائم الجمركية كل **انتهاك أو مخالفة لقوانين و أنظمة الجمارك المعمول بها** في الدولة. وبصيغة أخرى، هي **كل فعل أو امتناع عن فعل يخرق التشريعات التي تتولى إدارة الجمارك تطبيقها** . وبموجب قانون الجمارك الجزائري، تُصنَّف هذه الجرائم ضمن فئتين رئيسيتين :**المخالفات والجنح الجمركية** دون الإخلال بإمكانية اعتبار بعض الأفعال الخطيرة جنايات بموجب قوانين خاصة. المخالفة الجمركية عادةً ما تكون انتهاكاً بسيطاً نسبيًا يعاقب عليه بغرامات، في حين أن الجنحة الجمركية أشد خطورة وتستلزم عقوبات أشد وقد تصل إلى الحبس. هذه التصنيفات القانونية تساعد في **تحديد خطورة الفعل المرتكب** وتوجيه الإجراءات المناسبة لمواجهته.
- **أهمية مكافحة الجرائم الجمركية** :تكتسي الجرائم الجمركية أهمية خاصة لكونها **جرائم اقتصادية تمس الدولة مباشرةً** .فهي تهدد الاقتصاد الوطني من خلال **استنزاف موارد الخزينة العمومية والإضرار بالتجارة المشروعة**. على سبيل المثال، ينتشر **التهريب** (وهو أبرز الجرائم الجمركية) بشكل لافت بسبب الطبيعة الجغرافية والاستراتيجية للجزائر التي تتشارك الحدود مع سبع دول مجاورة. يؤدي التهريب إلى تسريب سلع مدعمة وموارد ثمينة خارج البلاد بدون رقابة أو رسوم، مما يكبّد الاقتصاد خسائر فادحة. وقد كشفت إحصائيات حكومية أن **نحو 60٪ من الوقود المهرب من**

الجزائر يتجه إلى دول مجاورة. بينما يذهب الباقي إلى تونس ومالي، مما تسبب في خسائر تقدر بحوالي **780 مليون دولار سنويًا لخزينة الدولة** .هذه الأرقام تبرز **خطورة الظاهرة** ومدى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني وعلى وفرة السلع في السوق المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن الجرائم الجمركية قد تتضمن تهريب مواد خطيرة كالمخدرات والأسلحة، ما يجعل مكافحتها ضرورية لحماية **أمن المجتمع** وصحة أفراده. لكل هذه الأسباب، تحتل مكافحة الجرائم الجمركية أولوية قصوى ضمن سياسات الأمن الاقتصادي والوطني في الجزائر.

3. **القوانين والتشريعات الجزائرية المتعلقة بالجرائم الجمركية:**

الإطار القانوني العام :ينظّم قانون الجمارك الجزائري مختلف جوانب الجرائم الجمركية من تعريفها وتصنيفها إلى إجراءات ضبطها ومعاقبة مرتكبيها. صدر أول قانون مستقل للجمارك في الجزائر بموجب **القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المتضمن قانون الجمارك** .وقد خضع هذا القانون عبر العقود لعدة **تعديلات جوهرية** بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية ومواجهة أساليب التهريب المستجدة. كان آخر تعديل شامل لأحكامه في عام 1998 (القانون 98-10 لعام 1998)، ثم رأت السلطات بعد نحو 18 سنة ضرورة **تكييف الإطار التشريعي الجمركي مع التحولات الاقتصادية الراهنة** . بناءً على ذلك تم تحديث قانون الجمارك بشكل ملحوظ عبر **القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017** الذي عدّل وتمّم القانون الأصلي لعام 1979 .جاء هذا التعديل الأخير لإدخال مفاهيم عصرية في العمل الجمركي، مثل تبني إجراءات مبنية على **تحليل المخاطر** وتسهيل حركة التجارة المشروعة مع تشديد الرقابة على المخالفات.

أبرز مضامين التشريعات الجمركية :يحدد قانون الجمارك الجزائري الحالي **صلاحيات أعوان الجمارك** وواجباتهم، وإجراءات التفتيش والحجز، إضافة إلى أنواع المخالفات والجنح الجمركية وعقوباتها. كما ينص على مبدأ **مسؤولية المخالف بالتضامن** أحياناً (مثلاً مسؤولية مستورد البضاعة وناقلها بالتكافل عن الرسوم عند التهريب) وآليات خاصة لتسوية المنازعات كإجراء **المصالحة** .إلى جانب قانون الجمارك، هناك قوانين مكملة تتعلق ببعض الجرائم الخاصة: على سبيل المثال صدر **أمر (مرسوم بقانون) رقم 06-05 لعام 2005 المتعلق بمكافحة التهريب** والذي شدّد العقوبات على جرائم التهريب الخطيرة .تجدر الإشارة أن **التهريب** (خصوصاً تهريب المواد الحساسة كالمخدرات أو الأسلحة أو السلع الإستراتيجية) قد يُجرَّم أيضًا بموجب قوانين أخرى كقانون العقوبات أو قوانين خاصة بحماية الاقتصاد الوطني. عموماً، يوفر الإطار التشريعي الجزائري **منظومة متكاملة** تهدف للردع والمعاقبة، بحيث تجمع بين العقوبات المالية (الغرامات والمصادرة) والعقوبات السالبة للحرية (الحبس أو السجن) لضمان حماية الحدود الجمركية والاقتصاد الوطني.

أحدث التعديلات والتطورات :إلى جانب تعديل 2017 المذكور، تستمر المنظومة القانونية بالتطور لمواجهة **الأساليب المستجدة في الغش والتهريب** .فمثلاً، تم اعتماد أنظمة قانونية لتسهيل التجارة النزيهة (كإجراءات

المتعامل الاقتصادي المعتمد) بالتوازي مع تشديد العقوبات على المخالفين. كما صدرت لوائح تنظيمية حديثًا لضبط **التجارة الإلكترونية والطرد البريدي** ضمن نطاق الجمارك، نظرًا لاستخدامها أحيانًا لتمرير بضائع محظورة. وفي عام 2020 وما بعده، أُدخلت بعض **التعديلات عبر قوانين المالية** تستهدف رفع بعض الرسوم الجمركية الرادعة على السلع التي يكثر تهريبها (مثل التبغ والكحول) وتوفير موارد إضافية للجمارك من أجل **تعزيز قدراتها التقنية والبشرية** في الرقابة. بشكل عام، يمكن القول أن التشريع الجمركي الجزائري يُراجع دوريًا لضمان **ملاءمته للتحديات**، سواء تعلق الأمر بتبسيط الإجراءات للمستوردين والمصدرين الشرعيين، أو بإحكام قبضة القانون على المهربين والمخالفين.

4. **<u>إجراءات المعاينة الجمركية وآليات تنفيذها:</u>**

<u>مفهوم المعاينة الجمركية</u> :يقصد بمعاينة الجرائم الجمركية **كشفها وضبطها وتوثيقها من قبل الجهات المختصة (إدارة الجمارك بالدرجة الأولى)** .عندما يُشتبه بوجود مخالفة جمركية أو عملية تهريب، يقوم أعوان الجمارك بإجراءات **التفتيش والتحري** اللازمة للتثبت من الأمر. تمنح القوانين الجمركية أعوان الجمارك صلاحيات واسعة لإجراء المعاينة، من بينها: تفتيش المسافرين وأمتعتهم في النقاط الحدودية، تفتيش المركبات والشاحنات والسفن والطائرات القادمة إلى الإقليم الجمركي، **معاينة البضائع** المصرّح بها في البيانات الجمركية ومقارنتها فعليًا، وكذلك **الاطلاع على الوثائق والسجلات** لدى المؤسسات التجارية داخل البلاد للتحقق من صحة المعاملات الجمركية. يحق لأعوان الجمارك أيضًا **دخول المخازن والمستودعات** المرخص لها وخارج النطاق الجمركي ضمن شروط محددة، ومراقبة الطرود البريدية في حدود ما يسمح به القانون.

<u>تنفيذ إجراءات المعاينة</u> :عند الاشتباه بوجود جريمة جمركية، يُباشر أعوان الجمارك **عملية التفتيش الميداني أو التحقيق** .فإذا أسفرت العملية عن **ضبط بضائع مهربة أو أي دليل مادي** على المخالفة، يقوم الأعوان بحجز تلك البضائع فورًا وتنظيم **محضر حجز** بالواقعة. يتضمن محضر الحجز أو المعاينة **كافة البيانات الرسمية** الضرورية مثل: أسماء وألقاب الأعوان محرري المحضر، تاريخ ومكان عملية المراقبة والتفتيش، وصف مفصّل للبضائع المحجوزة أو المخالفة المكتشفة، وظروف الضبط .() هذا المحضر يعتبر وثيقة رسمية ذات **قوة إثباتية قانونية** عالية أمام القضاء. وقد حرص المشرع الجزائري على أن تتم هذه المحاضر وفق شكليات دقيقة لضمان مصداقيتها، كما قصر **صلاحية تحريرها على موظفي إدارة الجمارك المؤهلين قانونًا** .أي أن أعوان الجمارك دون غيرهم هم المخولون بضبط الجرائم الجمركية ميدانيًا وتنظيم محاضرها إلا في حالات خاصة أين يمكن الاستعانة بالضبطية القضائية العامة بالتنسيق مع الجمارك.

في بعض الأحيان، قد تُكتشف **مخالفة جمركية دون حجز مادي فوري** للبضائع (مثال ذلك: اكتشاف تلاعب في بيانات الاستيراد أو تزوير في المستندات من خلال التدقيق المكتبي). في هذه الحالات، يتم تنظيم **محضر معاينة** يصف طبيعة المخالفة المستنتجة والأدلة المتوفرة، حتى لو لم تُضبط بضاعة بشكل ملموس. الجدير

بالذكر أن القانون الجمركي الجزائري يجيز **إثبات المخالفة الجمركية بجميع الطرق القانونية**، وليس فقط عبر المحاضر الجمركية التقليدية .أي أنه يمكن اعتماد القرائن والأدلة المختلفة (كتقارير الخبرة وفحص السجلات والمراسلات) لإثبات وقوع الجريمة الجمركية ومتابعة مرتكبيها، حتى في absence of an immediate seizure. هذا يمنح الإدارة مرونة أكبر في **تعقب المخالفات المعقدة** التي قد لا يُكشف عنها ميدانيًا في حينها.

بعد إتمام إجراءات الضبط والمعاينة وتوثيقها، يقوم أعوان الجمارك باتخاذ الإجراءات التالية حسب خطورة كل حالة: فإما **الإفراج عن البضاعة** إذا ثبت عدم وجود مخالفة، أو **الحجز التحفظي** على السلع رهن استكمال التحقيق، أو **توقيف الأشخاص المتورطين** في حال الجرائم الخطيرة كالتهريب المنظم. وفي كل الأحوال يتم **إحالة المحاضر والمحجوزات إلى الجهات المختصة** (إدارة الجمارك والقضاء) للشروع في متابعة القضية كما سنرى في المحور التالي.

<u>دور الأجهزة الأمنية والقضائية في متابعة الجرائم الجمركية:</u>

دور إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية :تعتبر إدارة الجمارك هي الجهة الرئيسية المعنية برصد ومتابعة الجرائم الجمركية. إلا أن **التنسيق بين الجمارك والأجهزة الأمنية الأخرى** (مثل الشرطة والدرك الوطني وحرس الحدود) يشكل ركيزة أساسية لضمان تغطية شاملة للمنافذ والحدود. فعمليات التهريب الكبيرة غالبًا ما تتشابك مع جرائم منظمة تتخطى نطاق عمل الجمارك وحدها، لذا تعمل الجمارك الجزائرية **في تعاون وثيق مع مختلف أسلاك الأمن** لضبط الشبكات الإجرامية. هذا التنسيق قد يأخذ أشكالاً متعددة، منها الدوريات المشتركة في المناطق الحدودية النائية، وتبادل المعلومات حول شبكات التهريب، وتنفيذ **كمائن مشتركة** للإطاحة بعصابات التهريب البرية أو البحرية. على سبيل المثال، في ولايات الجنوب حيث الطرق الصحراوية الوعرة، تتعاون الجمارك مع وحدات الجيش وحرس الحدود لرصد تحركات المهربين. وفي الموانئ والمطارات، توجد فرق مشتركة من الجمارك والشرطة لمراقبة حركة البضائع والمسافرين. مثل هذا **التكامل بين الأجهزة** يرفع من فعالية الرقابة، ويضمن عدم إفلات المخالفين عبر ثغرات الاختصاص.

<u>دور الأجهزة القضائية (المتابعة القانونية) :</u> بمجرد ضبط جريمة جمركية وتنظيم محضر بها، يدخل القضاء على الخط لمتابعة القضية. يتم **إخطار وكيل الجمهورية (النيابة العامة)** المختص إقليمياً فورًا بكل قضية تهريب أو مخالفة جسيمة يتم ضبطها ، يقوم وكيل الجمهورية بدراسة المحاضر والأدلة، ثم يقرر متابعة الإجراءات القضائية المناسبة. أمام النيابة مساران ممكنان عادة :**إحالة القضية إلى المحكمة** لتحريك الدعوى العمومية ضد المتورطين، أو **إمكانية المصالحة الجمركية** إذا كانت القوانين تسمح بها في نوع المخالفة المعني ورأى ممثلو الجمارك ذلك مجديًا. المصالحة (التسوية الودية) هي إجراء خاص **تسمح به التشريعات الجمركية** في العديد من الحالات، يهدف إلى تسوية المخالفة مقابل دفع غرامات ورسوم مضاعفة تفرض على المخالف، وبذلك يتجنب الملاحقة القضائية. هذا الإجراء مفيد للإدارة من جهة تحصيل الحقوق بسرعة وللمخالف من

جهة تخفيف العقوبة وتجنب السجل الجزائي، لكنه **غير متاح في الجرائم الخطيرة** (مثل تهريب المخدرات أو السلاح) التي لا يجوز فيها الصلح ويتم وجوبًا إحالتها للقضاء الجنائي.

عند إحالة القضية إلى القضاء، تنظر **المحكمة المختصة** (عادة المحكمة الجزائية) في وقائع الجريمة الجمركية. تقدم إدارة الجمارك نفسها طرفًا مدنيًا متضررًا في الدعوى للمطالبة بالرسوم والغرامات المستحقة، بينما تقوم النيابة العامة بالمطالبة بتوقيع العقوبات الجزائية (الحبس أو الغرامة) وفق القانون. يتمتع **محضر الضبط الجمركي** بحجية قانونية قوية في الإثبات أمام المحكمة، ولا يمكن الطعن فيه إلا بإثبات عكس محتواه أو وجود عيب إجرائي جوهري. خلال المحاكمة، قد يُحتجز المتهمون على ذمة التحقيق إذا كانت الوقائع جسيمة، أو يُخلى سبيلهم مؤقتًا بضمان (كفالة) في بعض الحالات الأقل خطورة. تقوم المحكمة بالبت في القضية عبر **إدانة المتهمين أو تبرئتهم** بناءً على الأدلة. في حالة الإدانة، تصدر حكمًا يتضمن العقوبات المقررة قانونًا (والتي سنستعرضها أدناه) إضافة إلى **مصادرة** البضائع المهربة ووسائل النقل المستعملة في التهريب لصالح إدارة الجمارك. بعد صدور الحكم، يمكن للمدانين استئناف القرار أمام الجهات القضائية الأعلى (مجلس القضاء ثم المحكمة العليا) وفق الإجراءات الجزائية العامة.

<u>متابعة تحصيل الغرامات والرسوم</u> :يجدر التنويه أن دور إدارة الجمارك لا ينتهي عند صدور حكم قضائي؛ فهي تواصل **متابعة تنفيذ الحكم ولاسيما تحصيل الغرامات والحقوق المالية** .فإذا قضت المحكمة بغرامات جمركية على المدان، تتولى مصالح الجمارك بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية إجراءات تحصيلها إما طوعًا أو عبر الحجز التنفيذي على ممتلكات المحكوم عليه عند الامتناع. كما تتابع الإدارة تنفيذ عقوبة **مصادرة البضائع** ببيعها في المزاد العلني أو إتلافها إن كانت محظورة أو تشكل خطرًا، وذلك وفقًا لما يحدده القانون. في المجمل، تعمل الأجهزة القضائية بالتكامل مع إدارة الجمارك لضمان أن **كل مخالفة جمركية تتم متابعتها من لحظة ضبطها ميدانيًا وحتى إصدار العقوبة وتنفيذها**، بما يكفل تحقيق الردع والعدل وحماية الاقتصاد الوطني.

<u>العقوبات المقررة وفقاً للتشريعات الجزائية:</u>

تقر القوانين الجزائرية **طيفًا واسعًا من العقوبات** على مرتكبي الجرائم الجمركية، تتراوح من العقوبات المالية البحتة إلى العقوبات السالبة للحرية المشددة، وذلك تبعًا لخطورة الجرم وظروفه. عمومًا يمكن تقسيم العقوبات إلى نوعين :**عقوبات جبائية (مالية)** تفرضها إدارة الجمارك، و**عقوبات جزائية (بدنية أو مقيدة للحرية)** تفرضها المحاكم.

<u>أولاً – العقوبات المالية والإدارية</u> :تشمل هذه **الغرامات الجمركية والمصادرات** .يفرض القانون على كل مخالف **دفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة كاملة** عن البضائع المهربة أو محل الغش، بالإضافة إلى غرامات قد تصل إلى **عدة أضعاف قيمة البضاعة أو الرسوم المتهرب منها** .على سبيل المثال، في جنحة التهريب

البسيط (وهي تهريب مواد عادية دون ظروف مشددة)، يفرض القانون **غرامة مالية** تعادل ما نصت عليه المادة 324 مكرر من قانون الجمارك، إضافة إلى **مصادرة البضائع ووسائل النقل المستخدمة في التهريب** .كذلك تمنح المحاكم الجمارك حق مطالبة المهرب بتعويض مدني إن كانت هناك أضرار إضافية. المصادرة تعتبر **عقوبة إلزامية** تقريبًا في كل قضايا التهريب، وتشمل البضائع محل الجريمة وأي أدوات استُعملت لإخفائها أو نقلها. وفي بعض الحالات قد تؤمر **مصادرة العائدات المالية** المتأتية من المخالفة. أما **الغرامات الجمركية** فغالبًا ما تكون **مبالغ عالية تهدف للردع**، إذ قد تحدد كنسبة معينة من قيمة البضاعة (مثلاً ضعف أو ضعفي القيمة) أو مبلغ جزافي ثابت يزيد مع زيادة خطورة الجريمة.

ثانياً – العقوبات الجزائية (الحبس والسجن) :تعتبر **عقوبة الحبس من العقوبات الأصلية** في الجنح الجمركية الخطيرة. فالمبدأ أن **كل جنحة جمركية يعاقب عليها بالحبس** إلى جانب الغرامة، مع اختلاف مدة الحبس بحسب جسامة الفعل. فمثلاً :**جنحة التهريب البسيطة** (كتهريب كمية محدودة من الوقود أو المواد الممنوعة من فرد أو أفراد قلائل دون ظروف مشددة) يعاقب عليها القانون **بالحبس من 3 أشهر إلى 18 شهرًا** إلى جانب الغرامة ومصادرة المضبوطات. أما إذا كانت الجريمة ضمن **تهريب مشدّد** (أي مرتبطة بظروف خطيرة مثل تعدد الجناة أو استعمال العنف أو تهريب سلع شديدة الخطورة بكميات كبيرة)، فإن العقوبة تتصاعد بشكل ملموس. على سبيل المثال، إذا ارتكب التهريب من قبل عصابة منظمة من **ثلاثة أشخاص أو أكثر** أو استهدف مواد استراتيجية، يُعتبر **تهريبًا مشددًا** وفق القانون، ويُعاقب عليه **بالحبس من سنتين إلى عشر(10) سنوات** مع غرامة تعادل **عشرة أضعاف قيمة البضائع ووسيلة النقل** المستعملة في التهريب .هذه عقوبة رادعة تعكس خطورة التهريب المنظّم على الاقتصاد والأمن.

بالنسبة لأخطر الحالات، اعتبر المشرع الجزائري بعض أفعال التهريب **جنايات** تستوجب عقوبات أشد تصل إلى **السجن المطوّل** .فبموجب قانون مكافحة التهريب الخاص (الأمر 06-05 لسنة 2005)، قد تصل العقوبة في حالات التهريب الخطيرة للغاية (مثال: تهريب الأسلحة أو المخدرات الصلبة ضمن جماعة إجرامية منظمة أو بحوزة أسلحة نارية أثناء التهريب) إلى **عشرين (20) سنة سجن** ، بل يمكن أن يحكم **بالسجن المؤبد** في حالات استثنائية إذا نجم عن التهريب وفاة أشخاص أو كان تهريبًا يمس أمن الدولة بشكل مباشر. وإلى جانب السجن، تنص القوانين على **عقوبات تكميلية** ممكنة، مثل **الحرمان من بعض الحقوق المدنية** (للأحكام الجنائية الخطيرة) أو **حظر مزاولة نشاط الاستيراد والتصدير لفترة محددة** بالنسبة للمخالفين من التجار والمتعاملين الاقتصاديين.

مراعاة ظروف التخفيف والتشديد :تأخذ المحاكم عند تحديد العقوبة بعين الاعتبار الظروف المخففة أو المشددة لكل قضية. فمثلاً، **العود (تكرار المخالفة)** يعتبر ظرفًا مشددًا يرفع العقوبة ضمن الحدود القانونية العليا. كذلك **استعمال العنف ضد أعوان الجمارك** أثناء أداء مهامهم أو **التسبب في إصابات** يُشدد العقوبة.

بالمقابل، قد يستفيد المخالف من ظروف مخففة إن قام مثلاً **بالمبادرة بدفع الرسوم والغرامات صلحًا قبل الحكم**، أو أثبت أنه **مضطر اقتصاديًا** في تهريب مواد مدعمة (وإن كانت هذه الاعتبارات محدودة التأثير في قضايا التهريب). في كل الأحوال، تظل **يد القاضي مقيدة بنصوص قانون الجمارك** التي غالبًا ما تضع **حدودًا دنيا للعقوبة** لا يجوز النزول تحتها لضمان تحقيق الردع. لذلك نلاحظ أن العقوبات الجمركية في الجزائر صارمة نسبيًا، إذ تجمع تلقائيًا بين الغرامات العالية والحبس في معظم الجنح الخطيرة لضمان أن **الجريمة الجمركية غير مجدية للمخالف ماديًا وتكلفة العقاب تفوق بأشواط المنفعة المحققة من الجريمة**.

أمثلة عملية ودراسات حالة حول الجرائم الجمركية في الجزائر

لإعطاء صورة أكثر واقعية عن **حجم الجرائم الجمركية وأساليبها** في الجزائر، نستعرض بعض الأمثلة والحالات العملية:

- **تهريب الوقود والسلع عبر الحدود** :تعاني المناطق الحدودية للجزائر منذ سنوات من ظاهرة تهريب كميات كبيرة من الوقود (البنزين والديزل) والمواد الغذائية المدعمة نحو دول الجوار. في الحدود الغربية مثلاً، تنشط شبكات منظمة لتهريب الوقود إلى المغرب عبر الطرق البرية الوعرة، مستغلة فرق الأسعار حيث يباع الوقود الجزائري المدعم بأضعاف ثمنه في الدول المجاورة. سبق أن كشفت السلطات أن النسبة الأكبر من الوقود المهرب تتجه للمغرب (60٪ تقريبًا) والباقي لتونس ومالي، مما شكل نزيفًا اقتصاديًا هائلًا. ورغم سلسلة من **الإجراءات الأمنية والزجرية** التي باشرتها الحكومة خلال السنوات الماضية، بما فيها زيادة قوات حرس الحدود وتشديد العقوبات، إلا أن النشاط ظل قائمًا بسبب **أرباحه الكبيرة للمهربين** كمثال رقمي حديث، أعلنت مصالح الجمارك أنها خلال عام 2024 تمكنت من **حجز حوالي 760 ألف لتر من الوقود المهرب** عبر مختلف المناطق الحدودية) . هذا الرقم يعطي فكرة عن ضخامة الكميات التي يحاول المهربون تمريرها، علماً بأن الكميات التي تفلت قد تكون أكبر. إلى جانب الوقود، يتم تهريب سلع استهلاكية مدعومة كالدقيق والزيت والسكر بكميات ضخمة نحو دول الجوار لتحقيق أرباح بفارق الدعم الحكومي. وقد ذكرت الجمارك أيضًا أنها في 2024 ضبطت ما يفوق **1.3 مليون طن من المواد الغذائية المدعمة** قبل خروجها من البلاد) . وهي كمية هائلة تظهر مدى تورط شبكات واسعة في تهريب قوت المواطنين الجزائريين إلى الخارج.
- **<u>مكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية</u>** :الجزائر بحكم موقعها المتاخم لبلدان مصدرّة للمخدرات (كالمغرب بالنسبة للقنب الهندي، ودول الساحل للكوكايين القادمة من أميركا الجنوبية) أصبحت **معبرًا ومستهدفًا لشبكات المخدرات الدولية** .تلعب الجمارك دورًا حيويًا في اعتراض شحنات المخدرات قبل دخولها أو عبورها البلاد، بالتنسيق مع أجهزة الأمن الأخرى. في سنة 2024 حققت الجمارك **إنجازات بارزة** في هذا المجال، حيث تمكنت – ضمن إطار مكافحة تهريب المخدرات – من حجز **أكثر من 8.5 طن**

من الكيف المعالج (القنب الهندي) و **570كلغ من الكوكايين** وما يقارب **11مليون قرص مهلوس** في مختلف أنحاء التراب الوطني خلال سنة واحدة) . هذه الأرقام المذهلة كشف عنها المدير العام للجمارك في يناير 2025، وهي تعكس **حجم التحدي الأمني** الذي تشكله المخدرات المهربة. إحدى القضايا المشهورة تمثلت في ضبط شحنة كوكايين ضخمة في ميناء وهران قبل بضع سنوات، حيث تم حجز **701كلغ من الكوكايين** مخبأة داخل حاوية لحوم مجمدة، مما أدى إلى تحقيقات واسعة أطاحت بعدة مسؤولين. وفي قضية حديثة أخرى عام 2023، ضبطت مصالح الجمارك في ميناء بجاية مخدرات صلبة قادمة من الخارج (2.3 كلغ كوكايين و36 ألف قرص مهلوس قادمة من فرنسا) وتم على الفور **إخطار النيابة العامة وحجز المركبات المستخدمة** والشروع بتحقيقات موسعة للوصول إلى بقية الشبكة. مثل هذه العمليات النوعية تظهر **كفاءة أعوان الجمارك** في تتبع أساليب الإخفاء الجديدة (كإخفاء المخدرات داخل شحنات مواد غذائية أو في تجاويف السيارات)، كما تسلط الضوء على **أهمية التعاون الدولي** (مثل تبادل المعلومات عبر الإنتربول) لتعقب الشحنات منذ مصدرها. وتعامل القضاء بحزم مع هذه القضايا؛ فالمتورطون في تهريب المخدرات يواجهون عقوبات سجنية مشددة قد تصل لعشرات السنين وفق قوانين مكافحة المخدرات ومكافحة التهريب.

- **تهريب المعادن النفيسة والعملة الصعبة** :من الجرائم الجمركية التي برزت أيضًا **محاولات تهريب الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة** عبر المطارات، وكذلك **تهريب العملة الأجنبية** إلى الخارج بطرق غير قانونية. ففي الأعوام الأخيرة، تم توقيف عدة مسافرين حاولوا تمرير سبائك ذهبية أو مجوهرات وزنها كبير دون تصريح عبر مطار الجزائر ومطارات أخرى، وقد صودرت تلك الكميات وتمت متابعة المتورطين قضائيًا. كما أحبطت الجمارك العديد من عمليات تهريب للعملات الصعبة (كاليورو والدولار) حيث يتم تجاوز الحد المسموح بإخراجه نقدًا. على سبيل المثال، تم ضبط مسافر بمطار هواري بومدين وبحوزته ما يعادل 100 ألف يورو مخبأة في أمتعته دون تصريح، بينما الحد القانوني للخروج بمبالغ دون تصريح أقل بكثير. هذه الحالات الفردية تشير إلى أن الجمارك لا تركز فقط على الشاحنات والحدود البرية، بل تشمل **رقابتها المطارات والموانئ** لمنع إخراج الثروات بطرق غير مشروعة. القرارات القضائية في هذه القضايا غالبًا ما تشمل **مصادرة الأموال المهربة** وغرامات تعادل قيمتها، بالإضافة إلى عقوبات حبسية قد تصل إلى سنتين أو أكثر خصوصًا إذا ارتبطت بغسل أموال.

دلالات هذه الأمثلة :تكشف الحالات السابقة أن الجرائم الجمركية في الجزائر **متنوعة في طبيعتها ودو افعها** . فمنها ما هو بدافع **الربح السريع من فروقات الأسعار والدعم** (مثل تهريب الوقود والمواد الغذائية)، ومنها ما هو مرتبط بـ**الجريمة المنظمة الدولية** (تهريب المخدرات والسلاح)، ومنها بدافع **الفساد أو استغلال المنصب** (تهريب العملة والذهب). كما يظهر أن **جهود أجهزة الجمارك بالتعاون مع الأمن أثمرت** في كشف العديد من

القضايا الكبيرة، إلا أن **التحدي ما زال قائمًا** نظرًا لاتساع رقعة الحدود وتطور أساليب التهريب. إن هذه الأمثلة العملية تؤكد أهمية ما تمت مناقشته سابقًا حول ضرورة **تحديث أدوات الرقابة** وتشديد العقوبات والتنسيق بين الأجهزة لحماية الاقتصاد والمجتمع.

تحديات تطبيق القوانين الجمركية وسبل تطوير الرقابة الجمركية:

على الرغم من التطوير المستمر للإطار القانوني وتعزيز قدرات الجمارك، **تواجه الجزائر جملة من التحديات** في تطبيق القوانين الجمركية على أرض الواقع والحد من الجرائم المرتبطة بها. فيما يلي أبرز هذه التحديات وسبل معالجتها:

1. اتساع الرقعة الحدودية وتعدد المنافذ: تتسم الجزائر بحدود برية طويلة وشاسعة تمتد لآلاف الكيلومترات مع العديد من الدول (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب). هذه الحدود تشمل صحاري مفتوحة وجبالًا ومناطق صحراوية قليلة السكان، ما يجعل **مراقبتها بالكامل مهمة صعبة للغاية**. يستغل المهربون الطبيعة الجغرافية (كالكثبان الرملية والممرات الجبلية) للتخفي والعبور بعيدًا عن أعين حرس الحدود والجمارك. لمواجهة ذلك، بدأت السلطات بتنفيذ **استراتيجية مراقبة متكاملة** تشمل زيادة عدد أبراج المراقبة ونقاط التفتيش المتقدمة، واستخدام دوريات متنقلة على مدار الساعة في المناطق الحساسة. كما يجري **توظيف التقنيات الحديثة** مثل طائرات الاستطلاع بدون طيار (الدرون) لمراقبة الحدود الصحراوية من الجو، واستعمال أجهزة الرؤية الليلية لتتبع التحركات ليلًا. هذه التقنيات يمكنها تغطية مساحات أوسع بجهد بشري أقل، مما **يعزز رقابة الجمارك** ويصعّب على المهربين إيجاد ثغرات. كذلك تعمل الجزائر على **تعزيز التعاون الحدودي مع دول الجوار** من خلال اتفاقيات أمنية مشتركة، بحيث يتم تبادل المعلومات عن شبكات التهريب وتحركاتها عبر الحدود، ما يسمح بتنسيق الجهود لضبطهم من الجانبين.

2. أساليب تهريب متطورة ومخاطر متجددة: يبدع المهربون في ابتكار **طرق إخفاء وخداع جديدة** للتهرب من الكشف الجمركي، سواء بإخفاء الممنوعات داخل منتجات مشروعة (مثال: تخبئة المخدرات داخل شحنات مواد غذائية أو داخل هياكل المركبات)، أو استخدام وسائل نقل غير معتادة (كتهريب الوقود بواسطة أنابيب مخفية تحت الأرض عبر الحدود، أو عبر قوافل من الحمير والجمال في الصحراء لتفادي الرادارات). هذه الأساليب تستلزم من الجمارك **تحديث أدواتها باستمرار**. لذلك استثمرت إدارة الجمارك في الجزائر خلال الأعوام الأخيرة في **أجهزة مسح وفحص حديثة** في المنافذ الرئيسية: تم تركيب **سكانرات متطورة** في الموانئ لفحص الحاويات بشكل آلي وكشف محتوياتها بدون تفريغ، وأجهزة مسح بالأشعة في المطارات لفحص الأمتعة والبضائع صغيرة الحجم. كما تم تدريب فرق كلاب بوليسية (كلاب أثر) للكشف عن المخدرات والمتفجرات في المعابر. بالإضافة إلى ذلك، هناك توجّه نحو **الاعتماد على أنظمة تحليل البيانات والمعلومات** لتحديد الشحنات عالية المخاطر قبل وصولها، وذلك بناءً على معلومات مسبقة عن مصدر البضاعة أو سجلات

المستوردين (نهج **إدارة المخاطر الجمركية** .(بالفعل أكدت التعديلات القانونية لعام 2017 على **تبني مفهوم تحليل المخاطر** وهيكلة آليات المراقبة بما يحسّن فعالية الفحص) .هذا يعني تركيز جهود التفتيش على الشحنات المشتبه بها (ذات الخطورة) وتيسير مرور الشحنات الموثوقة، مما يرفع كفاءة الضبط ويمنع إهدار الوقت على شحنات سليمة.

.3الضغط الاقتصادي والاجتماعي على بعض المناطق :في بعض الولايات الحدودية، أصبح **التهريب نشاطًا معاشيًا** للكثير من السكان بسبب قلة فرص العمل والفوارق الاقتصادية بين الجزائر وجيرانها .فعلى سبيل المثال، يرى البعض في تهريب الوقود أو المواد الغذائية إلى تونس أو المغرب مصدر رزق أساسي يعيل الأسر، ما يجعل مكافحته أمرًا **ذو بُعد اجتماعي معقد** .إن تطبيق القانون بصرامة في هكذا مناطق دون توفير بدائل اقتصادية قد يخلق احتقانًا اجتماعياً. لذلك من التحديات تحقيق **توازن بين الردع والتنمية** :ينبغي مرافقة تشديد الإجراءات الجمركية بجهود تنموية توفر للسكان المحليين **مصادر دخل مشروع** تغنيهم عن التهريب. قامت الدولة فعليًا بإطلاق برامج لتنمية المناطق الحدودية المحرومة، تشمل إنشاء مناطق تجارية حرة مراقبة يمكن فيها تبادل سلع معينة بشكل قانوني لامتصاص نشاط التهريب، وفتح مناصب شغل في مشاريع البنية التحتية، ومنح تسهيلات لوجستية للتجار المحليين للاستيراد والتصدير المشروع. مثل هذه الخطوات **تضعف الحو افز** لدى صغار المهربين، وتجعل بيئة التهريب أقل جاذبية مقابل تعزيز الالتزام بالقانون.

4. <u>الفساد والتواطؤ المحتمل</u> :لا يمكن إغفال تحدي **الفساد الإداري والتواطؤ** الذي قد يشوب عمل بعض الأعوان على المنافذ الحدودية. فحين يكون هناك إغراء مالي كبير من شبكات التهريب، قد تحدث حالات معزولة لموظفين فاسدين يتغاضون عن تمرير مخالفات مقابل رشوة. هذا الخطر موجود في كل الإدارات الجمركية حول العالم، ومواجهته ضرورة لضمان نزاهة التطبيق. الجزائر اتخذت إجراءات في هذا الصدد عبر **تشديد الرقابة الداخلية** في إدارة الجمارك، حيث أنشأت فرق تفتيش ومراقبة تتولى مراقبة أداء الأعوان وتحقيقات مفاجئة في المنافذ للكشف عن أي تواطؤ. كما تم **رفع مرتبات أعوان الجمارك** نسبيًا وتحسين ظروف عملهم لتقليل إغراءات الفساد. ومن الجانب القانوني، تنص القوانين على عقوبات صارمة تصل إلى السجن والعزل الوظيفي لأي عون يثبت تورطه في تسهيل التهريب أو تلقي الرشوة. وشهدت السنوات الأخيرة إحالة عدد من أعوان الجمارك للمحاكمة في قضايا فساد مرتبطة بتهريب، مما يدل على جدية السلطات في **تطهير الجهاز الجمركي** والحفاظ على نزاهته. كذلك يجري التركيز على **التكوين الأخلاقي** ضمن برامج تدريب أعوان الجمارك، لترسيخ ثقافة رفض الفساد والاعتزاز بأمانة المهمة المناطة بهم.

5. <u>الحاجة إلى تحديث مستمر للتشريعات</u> :رغم أن قانون الجمارك الجزائري حديث نسبيًا (بعد تعديل 2017) إلا أن **طبيعة الجر ائم الاقتصادية متطورة باستمرار** .مثلاً برزت في العالم مؤخراً تحديات تهريب تتعلق بالتجارة الإلكترونية (إرساليات صغيرة عبر البريد أو شركات الشحن)، والعملات الرقمية، وغيرها مما قد لا

يكون مغطى بالتفصيل في القانون الحالي. لذا، من سبل تطوير الرقابة الجمركية **مواكبة التشريع لهذه المستجدات** عبر تعديلات دورية أو لوائح تنفيذية تصدرها الحكومة. يجب سن نصوص واضحة تنظم **مراقبة التجارة الإلكترونية والشحن السريع**، وتحديد سقوف صارمة لما يمكن إرساله بريدياً دون تصريح مفصل. أيضًا ينبغي إدراج **جرائم جديدة** ظهرت في السوق، مثل تهريب المواد المقلدة (التي تضر بحقوق الملكية الفكرية) وتهريب النفايات الخطرة وغيرها، ضمن جرائم الجمارك ومعالجتها قانونيًا. إن **المرونة التشريعية** والتحديث المستمر سيضمن أن يظل الإطار القانوني قادرًا على التعامل مع أي **أساليب مستحدثة للتهرب الجمركي**.

6. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي :التهريب لا يعرف الحدود، وكثير من الشبكات تعمل عبر دول متعددة. لذا فإن **تطوير الرقابة الجمركية** يمر أيضًا عبر **تعزيز قنوات التعاون الدولي** .الجزائر عضو في منظمة الجمارك العالمية وتشارك في تبادل المعلومات عبر منظومةWCO ، كما أنها طرف في عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول المجاورة لتنسيق جهود مكافحة التهريب (خاصة المخدرات والسلاح). من التحديات أحيانًا اختلاف مستوى الرقابة أو الإرادة السياسية بين دول الجوار، مما قد يخلق **نقاط ضعف** تُستغل للتهريب نحو الجزائر أو منها. السبيل لمعالجة ذلك هو **تفعيل لجان حدودية مشتركة** مع كل دولة، تقوم بعقد اجتماعات دورية لتقييم مخاطر التهريب ووضع خطط عمل موحدة. مثلاً، تم الاتفاق مع تونس على **دوريات متزامنة** على جانبي الحدود لملاحقة مهرّبي الوقود. ومع المغرب (رغم إغلاق الحدود رسميًا) هناك تنسيق غير مباشر عبر طرف ثالث لتبادل المعلومات حول تهريب المخدرات والوقود. وعلى الصعيد الدولي الأوسع، تستفيد الجمارك الجزائرية من برامج التدريب والتمويل المقدمة من هيئات كالاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراتها التقنية. خلاصة الأمر، **مكافحة الجرائم الجمركية أصبحت جهدًا عالميًا** تشارك فيه الجزائر بفاعلية، وتدرك أن التطوير الدائم لقدراتها التشريعية والفنية والبشرية، بالتكامل مع التعاون الخارجي، هو السبيل لتحصين اقتصادها وحدودها.

خاتمة :

ختامًا، **تمثل الجرائم الجمركية تحديًا مزدوجًا** للجزائر يتمثل في حماية اقتصادها وأمنها من جهة، وتسهيل انسياب التجارة المشروعة وتشجيع الاستثمار من جهة أخرى. فمن خلال ما سبق، رأينا أن **الجريمة الجمركية** بمختلف صورها – من تهريب السلع والبضائع إلى المخدرات والأسلحة – **تؤثر سلبًا على التنمية والاستقرار**، مما استدعى سن ترسانة من القوانين والإجراءات للحد منها. وقد تناولت هذه المحاضرة بالتفصيل تعريف هذه الجرائم وأهميتها، والإطار القانوني الجزائري الذي ينظمها ويكافحها بما في ذلك آخر التعديلات، إضافة إلى شرح إجراءات **معاينة المخالفات الجمركية** ميدانيًا وكيفية متابعتها قضائيًا، ودور كل من الأجهزة الأمنية والقضائية في ذلك. كما استعرضنا العقوبات الصارمة التي يواجهها المهربون والمخالفون والتي تجمع بين الغرامات الباهظة وأحكام الحبس الرادعة. وأوردنا **أمثلة واقعية** تعكس حجم الظاهرة ونجاحات الأجهزة

المختصة في الكشف عنها، ثم ناقشنا التحديات القائمة أمام enforcement وكيف يمكن التغلب عليها عبر **تطوير الرقابة الجمركية** وتحسين التنسيق والتشريعات.

من الواضح أن الجزائر قطعت أشواطًا مهمة في تحديث وتفعيل قوانينها الجمركية، وفي **تعزيز قدرات أعوان الجمارك** وتجهيز المنافذ بأحدث الوسائل التقنية، إلا أن المعركة مع المهربين تتطلب **يقظة مستمرة وتطويرًا متواصلاً** .إن مكافحة الجرائم الجمركية ليست مهمة جهاز واحد فقط، بل هي مسؤولية مشتركة تتظافر فيها جهود الجمارك مع أجهزة الأمن والقضاء والقطاعات الاقتصادية وحتى وعي المواطنين. فكلما **ترسخ وعي المجتمع** بمخاطر التهريب (مثلاً أن تهريب السلع المدعمة يستنزف موارد كان الأولى أن يستفيد منها المواطن)، وكلما شعر المواطن بعدالة القوانين وفعالية تطبيقها، كلما انحسرت البيئة الحاضنة للجرائم الجمركية. وفي النهاية، يبقى الهدف الأساس هو بناء منظومة جمركية قوية ومرنة تحمي الوطن ومقدراته، وتضمن في الوقت نفسه انسياب السلع والبضائع القانونية **بسلاسة وشفافية** بما يخدم الاقتصاد الوطني وترقية الحياة اليومية للمجتمع. بهذه المقاربة المتوازنة يمكن للجزائر أن تحقق **رقابة جمركية فعالة** تحدّ من الجرائم إلى أدنى مستوى ممكن، وتوفّر مناخًا آمنًا ومستقرًا للتنمية والتجارة المشروعة في آن واحد.

د عبد الحق لفيلف

المركز الجامعي – ميلة